

Distr.: General
12 April 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الخامسة

(٢٧-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦)

موجز

يتضمن هذا التقرير استنتاجات وتوصيات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها الخامسة المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦. وتتألف اللجنة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيرا يعينون بصفتهم الشخصية لمدة أربع سنوات. وقد تناولت اللجنة البنود الموضوعية التالية: (أ) الابتكارات في مجالي الحكم والإدارة العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) البحث عن نهج ومنهجيات يمتدان من القاعدة إلى القمة من أجل وضع أسس ومبادئ إنمائية للإدارة العامة السليمة؛ (ج) وضع خلاصة وافية للمصطلحات الأساسية في مجالي الحكم والإدارة العامة؛ (د) استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة.

واستنادا إلى المناقشة التي جرت بشأن المواضيع المذكورة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنظر في مشروع قرار واعتماده. وأصدرت اللجنة أيضا مجموعة من الاستنتاجات لكي ينظر فيها المجلس، والدول الأعضاء، والأمانة العامة للأمم المتحدة.



المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول - مشروع قرار موصى باعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٣
الثاني - تنظيم الدورة	٦
ألف - مدة الدورة	٦
باء - الحضور	٦
جيم - جدول الأعمال	٦
دال - انتخاب أعضاء المكتب	٧
الثالث - موجز وقائع الدورة والاستنتاجات	٨
ألف - أعمال اللجنة	٨
باء - الابتكارات في مجالي الحكم والإدارة العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية	٩
جيم - إيجاد نهج ومنهجيات تنطلق من القاعدة لوضع أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة	١٤
دال - خلاصة وافية للمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة	١٦
هاء - استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والإدارة المالية	١٨
واو - الدورة التحضيرية للمنتدى العالمي السابع المعني بتحديد أسلوب الحكم	٢٠
زاي - الورقات المعروضة	٢٢
مرفق		
قائمة الوثائق	٢٣

الفصل الأول

مشروع قرار موصى باعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي

توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الخامسة، ومواعيد ومكان انعقاد الدورة السادسة للجنة وجدول أعمالها المؤقت

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٦٠/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ٥٥/٢٠٠٥ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥،

وإذ يؤكد من جديد الدور الأساسي لبناء القدرة في مجال الحكم من أجل الوفاء بالالتزامات والأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو المشار إليه في نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥^(١)،

وإذ يدرك أن الدول الأعضاء ستستفيد من التعلم عن طريق النظراء، وتقاسم الخبرات المتعلقة بالابتكارات في مجال الإدارة العامة،

وإذ يشير إلى مضمون الإعلان بشأن إشراك المجتمعات المحلية^(٢) الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الأول المعني بإشراك المجتمعات المحلية المعقود في بريسبن، أستراليا، في الفترة من ١٤ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وإذ يقر بجدوى ذلك الإعلان بالنسبة لأعمال لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، بشأن المشاركة في الحكم،

وإذ يلاحظ مع التقدير الإعلان المتعلق بالحكم القائم على المشاركة والشفافية، الذي اعتمد في المنتدى العالمي السادس المعني بتجديد أسلوب الحكم، المعقود في سول في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥^(٣)،

وإذ يرحب بالتوصيات الواردة في تقرير القطاع العام في العالم بشأن تحرير الإمكانيات البشرية من أجل أداء القطاع العام مما يبرز الأهمية الاستراتيجية لتحسين نوعية الموارد البشرية في القطاع العام كوسيلة لاستحداث مؤسسات قوية للإدارة العامة،

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٢) انظر E/C.16/2006/5.

(٣) A/60/391.

- وإذ يقدر الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في توثيق ونشر أفضل الممارسات العالمية في مجالي الحكم والإدارة العامة، بغرض تلبية أهداف برنامج الأمم المتحدة للتنمية،
- ١ - **يحيط علماً** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها الخامسة^(٤)؛
- ٢ - **يشجع** الحكومات على تهيئة بيئة مواتية لإدارة التغيير، وتقييم المخاطر، والابتكار، لكي يتسنى لها توفير خدمات أفضل لمواطنيها؛
- ٣ - **يشجع** الدول الأعضاء على تعزيز ثقة المواطن بالحكومة وذلك من خلال تعزيز إشراك الجمهور في العمليات الرئيسية المتعلقة بإعداد السياسات العامة، وإنجاز الخدمات العامة، والمساءلة العامة؛
- ٤ - **يطلب** من الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تعمل مع الحكومات بغرض مساعدتها على تعميق أثر جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وذلك بتشجيع ونشر الابتكارات في مجالي الحكم والإدارة العامة؛
- ٥ - **يطلب كذلك** من الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تستجيب على وجه السرعة للطلبات المقدمة من الحكومات بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم العمليات التشاركية، بما في ذلك نشر أفضل الممارسات بشأن مشاركة المواطنين؛
- ٦ - **يشجع** الأمانة العامة على زيادة تعزيز الروابط بين الأعمال التحليلية والأنشطة التنفيذية؛
- ٧ - **يطلب** من الأمانة العامة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء من أجل استحداث أدوات الحكومة الالكترونية لتحسين المشاركة والشفافية والمساءلة وإنجاز الخدمات، وزيادة تقاسم المعلومات، والمنتجات، والموارد، عن طريق شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة؛
- ٨ - **يرحب** بتنظيم المنتدى العالمي السابع المعني بتجديد أسلوب الحكم، المقرر عقده في فيينا عام ٢٠٠٧، وفي هذا الصدد يشجع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، على المشاركة بنشاط في تبادل الابتكارات وأفضل الممارسات التي تشجع على الثقة في الحكومات؛
- ٩ - **يوافق** أيضاً على القرار الذي اتخذته لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بالعمل طيلة البرنامج المتعدد السنوات بناء على مجالات الأولوية التالية:

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٤ (E/2005/44).

٢٠٠٧

- أسلوب الحكم القائم على المشاركة وإشراك المواطنين في إعداد السياسات وإنجاز الخدمات ووضع الميزانية.

٢٠٠٨

- بناء القدرة لأغراض التنمية، بما في ذلك إعادة بناء الإدارة العامة ومواجهة الأزمات/الكوارث، في مرحلة ما بعد الصراع.

٢٠٠٩

- بناء الشفافية، والمساءلة، والثقة. بما في ذلك إعداد القيادات من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٠١٠

- الحكم، والإدارة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وربط ذلك بصورة أوثق بموضوع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجوائز الخدمة العامة.

١٠ - يوافق على عقد الدورة السادسة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧؛

١١ - يوافق أيضا على جدول أعمال الدورة السادسة للجنة على النحو التالي:

- ١ - الحكم القائم على المشاركة وإشراك المواطنين في إعداد السياسات العامة، وإنجاز الخدمات، ووضع الميزانية.
- ٢ - خلاصة وافية لمصطلحات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بأسلوب الحكم والإدارة العامة.
- ٣ - استعراض برنامج الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة.
- ٤ - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - مدة الدورة

١ - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٥/٢٠٠١ من ٢٤ خبيراً يعينهم المجلس بصفتهم الشخصية بناء على ترشيح الأمين العام. وقد عقدت اللجنة دورتها الخامسة في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

باء - الحضور

٢ - حضر الدورة ٢٣ عضواً من أعضاء اللجنة، ومراقبون من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومن منظمات حكومية دولية وغير حكومية ومنظمات أخرى.

٣ - وحضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماءهم: لويس ف. أغيار، فيلانوفيا (المكسيك)، بيتر أنغيانغ نيونغو (كينيا)، عثمان باتوكو (بنن)، ماري فرانسواز بيشتل (فرنسا)، رشيد بن مختار بن عبد الله (المغرب)، إميلي ت. بونسودين (الفلبين)، جوسيلين بورغون (كندا)، لويس كارلوس بريس - بيريرا (البرازيل)، ماريو ب. تشيبي (إيطاليا)، ميكائيل ديمتريف (روسيا)، جيرالدين ج. فيرزيير موليكيتي (جنوب أفريقيا)، أدغار غونزالس سالس (كولومبيا)، فيرنر جان (المانيا)، طاهر هـ. كنعان (الأردن)، بان سو كيم (جمهورية كوريا)، بربرا كودريسكا (بولندا)، فلورن لويشكو (رومانيا)، أنطوني ماكريدمتس (اليونان) سريورابو كيسافا راو (الهند)، دنيس أ. روندنيللي (الولايات المتحدة الأمريكية)، بريجونو تيههتوهير جانتو (إندونيسيا)، وانغ جياوتشو (الصين)، غويندولين آن ويليامز (ترينيداد وتوباغو).

٤ - ولم يتمكن العضو التالي من الحضور: خوسيه أوسكار مونتيريرو (موزامبيق).

٥ - يمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة على الشبكة الداخلية للأمم المتحدة (إنترنت) (انظر <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan022432.pdf>).

جيم - جدول الأعمال

٦ - كان جدول أعمال اللجنة في دورتها الخامسة كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - البحث عن نهج ومنهجيات يمتدان من القاعدة إلى القمة وتوظف لإعداد أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة.
- ٤ - الابتكارات في مجالي الحكم والإدارة العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٥ - خلاصة وافية للمصطلحات الأساسية في مجالي الحكم والإدارة العامة.
- ٦ - استعراض أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة.
- ٧ - برنامج العمل المقترح وجدول أعمال الدورة السادسة للجنة الخبراء.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

- ٧ - انتخبت اللجنة بتوافق الآراء الأعضاء التالية أسماءهم لشغل وظائف الرئيس ونواب الرئيس والمقرر:

الرئيس: جوسيلين بورغون (كندا)

نواب الرئيس: غيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)

طاهر هـ. كنعان (الأردن)

وانغ جياوشو (الصين)

المقرر: لويس ف. أغيار فيلانويفا (المكسيك)

الفصل الثالث

موجز وقائع الدورة والاستنتاجات

ألف - أعمال اللجنة

١ - ألقى خطاب الترحيب وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية خوسيه أنطونيو أوكامبو، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، فقدم إطاراً لتنظيم أعمال اللجنة وتحديد الأولويات. وأكد وكيل الأمين العام أن القرارات الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١) بشأن المواضيع الإنمائية، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز ترابط منظومة الأمم المتحدة، وفرت التوجيه وكانت حافزا رئيسيا لبرنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة، ومن ثم أضفت الترابط على تخطيط وتنفيذ البرنامج. وسينصب تركيز البرنامج على أربعة مجالات حاسمة وهي إعادة بناء نظامي الحكم والإدارة العامة في مرحلة ما بعد الصراع؛ والحكم القائم على المشاركة؛ وبناء القدرة، وتشجيع التحلي بالروح المهنية والأخلاقيات في القطاع العام؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٢ - وبعد أن اتخذت اللجنة من مجالات الأولوية الجديدة نقطة انطلاق لها، شرعت تتداول بشأن كيفية الوفاء بولايتها وتقديم مساهمات من شأنها دعم أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكشفت المناقشة التي نجحت عن ذلك عن تباين في الآراء بشأن كيفية تعزيز أثر اللجنة. وفي حين نظر بعض الأعضاء نظرة استراتيجية لدورها - وبصورة أساسية ما يتعلق بإعلان المبادئ العامة أو التركيز على العوامل الرئيسية للحكم والإدارة العامة - مال آخرون إلى دعم المساهمات ذات الطابع العملي، والمرتبطة بالمبادرات الوطنية والإقليمية. ودعا آخرون إلى انتهاج طريق وسط يمزج بين النهج العام الشامل، وبين المساهمات المحددة، الموجهة لحل المشاكل ذات الطابع التدريجي.

٣ - ووافقت اللجنة على أن تكوينها يمنحها فرصة نادرة لوضع الكفاءات الفنية والذهنية في خدمة الأمم المتحدة. ولتتمكنها من الاستفادة من هذه الكفاءات على أفضل وجه، وافقت على إعداد برنامج متعدد السنوات يستند إلى المجالات الأربعة ذات الأولوية التي أشار إليها وكيل الأمين العام، ووردت في استنتاجات اجتماع مكتب المجلس. وهذا النهج المواضيعي لا يتيح فقط للجنة أن تبحث المناظير والاتجاهات الإقليمية، بل ويساعدها على تنظيم أنشطتها وتقديم المشورة إلى الأمانة العامة، فيما يتعلق بالمنتجات والنواتج (مثل

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

خيارات السياسات العامة أو الورقات العرضية، والمنشورات الكاملة، أو حتى مواضيع المنتدى العالمي) التي تستحق اهتماما خاصا.

٤ - وأُحييت اللجنة علما بنتائج الاجتماع الذي عُقد بين مكتبها ومكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورحبت بالفرصة التي أتاحتها الاجتماع لمواءمة برنامج اللجنة الطويل الأجل مع أولويات وشواغل المجلس. ولاحظت اللجنة أنه في خلال فترة الأربع سنوات المقبلة كان من المتوقع التركيز على أربعة مجالات مواضيعية هي: الحكم القائم على المشاركة في عام ٢٠٠٧، وبناء القدرة في عام ٢٠٠٨، والشفافية، والمساءلة والثقة في عام ٢٠٠٩، والحكم، والإدارة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام ٢٠١٠. وفي حين أنه لم توضع بعد اللمسات النهائية على تفاصيل الطريقة التي يمكن بها تعزيز الصلة بين برنامج اللجنة المتعدد السنوات ومواضيع الجزء الرفيع المستوى السنوي للمجلس، فإن اللجنة أبدت ارتياحها لأن برنامج السنوات الأربع وضع الأسس التي يمكن تطويرها بعد ذلك من خلال التفاعل بين الأعضاء. وسيطلب هذا قيام الأعضاء في فترة ما بين الدورات بإبلاغ بعضهم بعضا وإبلاغ الأمانة العامة بالأراء والاقتراحات الرامية في جملة أمور إلى تعزيز الترابط بين مواضيع المجلس ومواضيع اللجنة، مع تفصيل وإيضاح المواضيع التي سيتعين معالجتها في إطار كل عنوان رئيسي من عناوين المواضيع، وإدماج الأنشطة المتكررة التي تقوم بها شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في برنامج عمل اللجنة للسنوات الأربع.

باء - الابتكارات في مجالي الحكم والإدارة العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

٥ - أبرزت مذكرة الأمانة العامة (E/C.16/2006/2) مسائل أساسية بشأن الابتكارات في مجالي الحكم والإدارة العامة كما ناقشت علاقتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل المسائل التي بُحثت في الورقة ما يلي: (أ) لماذا ينبغي للحكومات أن تبتكر؛ (ب) طبيعة الابتكار في مجالي الحكم والإدارة العامة؛ (ج) ما هي المبادئ والاستراتيجيات الناشئة في مجال ابتكارات الحكم والإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟؛ (د) ما الذي يؤدي إلى تيسير أو إعاقة الابتكار في مجال الإدارة العامة؟؛ (هـ) ما الذي تستطيع الحكومات أن تفعله لتهيئة بيئة مواتية للابتكار في مجال الإدارة العامة؟؛ (و) ما هي الأدوات والمنهجيات اللازمة لتقاسم الابتكارات ومواءمتها في مجالي الحكم والإدارة العامة؟

٦ - وأشارت المذكرة إلى أن الحكومات في شتى أنحاء العالم تحتاج إلى أن تنبذ مقولة "ليس في الإمكان أبدع مما كان" وأن تشارك بطرق ابتكارية في تصميم السياسات العامة، وإنجاز الخدمات العامة، وتنظيم الأسلوب الذي تعمل به وتوزع به مواردها. وقد ينطوي

الابتكار على إدراج عناصر جديدة، أو مزيج جديد من عناصر موجودة أو إحداث تغيير كبير أو ابتعاد عن الطريقة التقليدية لتصريف الأمور. كما أشارت إلى منتجات وسياسات وبرامج وقواعد وعمليات جديدة. ومن ناحية ثانية فقد صيغ مفهوم لمصطلح "الابتكار"، والذي يهتم أن الممارسة ينبغي أن تسفر عن نتائج مهمة من حيث تحسين نوعية حياة المواطنين وخلق قيمة عامة. وبعبارة أخرى، ليس الابتكار غاية في حد ذاته كما لا يجب أن يُنظر إليه باعتباره بدعة، وإنما كوسيلة لتحقيق أهداف محددة بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحقيق الإنصاف الاجتماعي، ومشاركة كلا الجنسين في الشؤون العامة.

٧ - ولئن كان هناك توافق في الآراء على نطاق واسع على الصعيد الدولي، بشأن ما ينبغي عمله للإسراع بالتنمية والرخاء، يبدو أن هناك تقاسم أقل للمعرفة والقدرة بشأن كيفية القيام بذلك. فالمعرفة متوفرة بشأن كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكنها كثيرا ما تكون مجزأة ومتناثرة فيما بين بلدان عديدة، ويمكن لتقاسم المعرفة بشأن الابتكارات والممارسات الناجحة أن يوفر للحكومات مجموعة من الخيارات المحددة والعملية بشأن كيفية تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. ويكفل التركيز على الابتكارات الفرصة لتحويل الاهتمام عما ينبغي أن تفعله الحكومات ردا على التحديات المتزايدة التعقيد إلى كيفية القيام بذلك. والتعلم من بلدان أخرى يمكن أن يوفر الوقت، وأن يوحى بإصلاحات جديدة، كما يساعد البلدان في بعض الحالات على قطع مراحل كبيرة في مجال التنمية. وعلاوة على ذلك، فإن تقاسم الممارسات الناجحة مناسب ليس بشكل كبير من حيث أن البلدان تستطيع أن تنقل نمودجا موجودا في بلد آخر إلى نظامها الإداري، ولكن من حيث أنها تستطيع مواءمة عناصر الممارسات الناجحة الموجودة في بيئات أخرى مع بيئاتها الداخلية، والأهم من ذلك أن هذه العملية يمكن أن تصلح كحافز لبدء مبادرات مماثلة أخرى.

تعليقات واستنتاجات اللجنة

٨ - وفي نهاية العرض، أشادت اللجنة بالأمانة العامة على دورها في دعم الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لتعزيز الابتكار في مجال الحكم. ولاحظت اللجنة تحذير الأمانة العامة، من أن العرض لم يكن المراد منه أن يغدو بيانا ختاميا أو قاطعا بشأن الابتكارات. وقد أكد حقيقة أن الأمم المتحدة لها دور مهم تقوم به في تعزيز الوعي بالابتكارات وبناء القدرة من أجل الابتكار على الصعيدين الوطني والمحلي فيما بين الدول الأعضاء. وأكد من جديد أن تبادل الخبرات الناجحة مهم جدا نظرا لأن السكان سيتعلمون من بعضهم البعض ويقومون بتحسين قدراتهم على الابتكار. وأشار بأن على الأمم المتحدة أن تعزز مهمتها كمنتدى

لتبادل الابتكارات والمسائل الحاسمة في مجال الإدارة العامة فيما بين البلدان والثقافات. وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة أثر جوائز الأمم المتحدة في مجال الخدمة العامة.

٩ - ولاحظت اللجنة أن الممارسات الابتكارية ليست متطورة في الحكومة على غرار القطاع الخاص. ولو أن القطاع العام كان أكثر إبداعا فيما يتعلق مثلا بعمليات الأنظمة والهياكل وإنجاز الخدمات مما كان يُعتقد عامة. ولاحظت أيضا أن موضوع الابتكار يتصدر جدول أعمال الحكومات المعنية بتحسين أداء القطاع العام (من أجل إعادة بناء الثقة لدى المواطنين وتوطيد الديمقراطية) قد أكد أهمية إدراك طابع حل المشاكل المتوفر في الابتكارات، كما أكد أنه إذا أرادت البلدان النامية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فلا بد أن تنبذ الممارسات التي اتضح عدم جدواها أو مردودها العكسي. ونبهت اللجنة أيضا إلى أنه ليس جميع الابتكارات تؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإلى زيادة الثقة في الحكم الديمقراطي. ومن ثم ترى اللجنة أن من المهم التحلي بمنظور استراتيجي عند تحديد المجالات التي توجه إليها جهود الابتكار (مثل رأس المال البشري، والموارد المالية، والشراكات). وأشارت اللجنة أيضا إلى أن الابتكار يمكن أن يُرى كتنقيح للسبل المعتادة أو التقليدية لأداء الأعمال في القطاع العام، وأكدت أنه يستلزم حرية الفكر والتعبير لكي يتحقق، فضلا عن توفر المجتمع المفتوح وهياكل الإدارة العامة التي تشجع الحوار بين الموظفين العاملين الذين تقدّر معرفتهم تقديرا كبيرا. فالابتكار يتناول تعلّم ما له جدوى وما لا جدوى منه. وأضافت اللجنة أنه لاكتساب صفة الابتكار يجب أن تنقيد الممارسة بحكم القانون، وأن تكون مستدامة من الناحية الخلقية.

١٠ - ووافقت اللجنة على أن الظروف السياسية والثقافية داخل وخارج القطاع العام، فضلا عن التقبل الواسع النطاق من أصحاب المصلحة في مجالات سياسات عامة محددة يحدد ما إذا كان الابتكار ناجحا أم لا. ولاحظت أن الابتكارات في مجال القطاع العام اعتمدت على عاملين حاسمين وهما: الاستعداد للتغيير وتقبل المخاطر؛ القدرة التنظيمية على قيادة التغيير وتقبل المخاطر، فضلا عن الموارد اللازمة لذلك التغيير. وفي كثير من الحالات، كانت الحكومات تفتقر إلى القدرة على إدارة التغيير فضلا عن المهارات اللازمة للعمل بصورة أفقية عوضا عن العمل بصورة رأسية. ولاحظت اللجنة كذلك أن الابتكارات لا يمكن التنبؤ بها من حيث النتائج كما أنها لا تفلح دائما أو تكون مقبولة من جانب جميع أصحاب المصلحة. وأكدت اللجنة أيضا أن الابتكار لم تكن له الأولوية أحيانا في القطاع العام، ولا سيما في تلك الحالات التي لم تتوفر فيها بيروقراطية قانونية معقولة. وبالتالي، لم يكن هناك سوى حافز ضئيل للموظفين المدنيين على الابتكار.

١١ - وفي ضوء ما سبق، أكدت اللجنة أهمية إدارة التغيير، واستنباط آليات لرصد وتقييم المدى الذي حسنت به الابتكارات أداء الحكومة ونوعية الحياة في المجتمع بصورة فعالة. وأشارت إلى أن هيئة بيئة مواتية في القطاع العام وتشجيع الثقافة الحكومية التي من شأنها مواجهة المخاطر والتغيير تعد عوامل أساسية لتعزيز الابتكارات. وفي هذا الصدد، فإن سياسات تنمية الموارد البشرية الوطنية التي يمكن أن تساعد في تدريب الموارد البشرية لكي تصبح أكثر فعالية، وتغيير العقلية والسلوكيات، التي تعيق الحكم الرشيد من الأمور الأساسية.

١٢ - ومن رأي اللجنة أن من المهم التمييز بين الابتكارات والظروف التي سمحت بنجاح الابتكارات. فاللامركزية والخصخصة على سبيل المثال، قد يصبحا ابتكارين جديدين، بيد أنه إذا لم تنهياً الظروف التي تسمح للعمليات بأن تتم بصورة صحيحة، فمن المرجح أن تفشلا. وأكدت اللجنة أن ممارسات الابتكارات يمكن أحيانا أن تخلق مشاكل جديدة وتولد صراعا في ظل ظروف معينة. ومن ثم فمن المهم التركيز على كيفية تجنب الصراعات أثناء عملية الابتكار.

١٣ - وأشارت اللجنة مسألة من يشكل العامل الأساسي في تعزيز الابتكار الأفراد أم الترتيبات المؤسسية. وعلى الرغم من وجود اتفاق بأن "الأفراد هم الذين يستحدثون الممارسات المبتكرة، وليس الحكومات" وأن عنصر القيادة يلعب دورا حاسما في الابتكار، كان هناك توافق آراء أيضا مفاده أنه في غياب الترتيبات المؤسسية والسياسات والحوافز المناسبة، يصعب جدا استحداث تغييرات مهمة وذات مغزى في القطاع العام. وشددت اللجنة على أن الابتكار يعتمد على نوعية وحجم ما يتوفر من نظم، وأنه حتى يتسنى للابتكارات أن تنتشر على نطاق واسع وتتم بالاستدامة، لا بد من إكسابها طابعا مؤسسيا. ومن ثم فإن تشجيع تبني سياسة تتعلق بالابتكارات أمر ذو أهمية أساسية لتعزيز إحداث تغييرات إيجابية في الإدارة العامة.

١٤ - وأشارت اللجنة أيضا إلى أن الابتكار في القطاع العام يعتمد على وجود دوافع لدى موظفي الخدمة المدنية تحفزهم على الابتكار، كما يعتمد على شعورهم بالارتياح، فضلا عن شعور المواطنين أيضا بالارتياح. ووفقا لما ذكرته اللجنة، فإن كيفية إعداد المهنيين الشباب للمساعدة على الابتكارات في القطاع العام واستدامتها، تشكل مسألة أخرى ذات أهمية ومتداخلة مع العوامل الأخرى، ينبغي أن تحظى باهتمام خاص. وفيما يخص الدوافع التي تحفز المسؤولين السياسيين، أشارت اللجنة إلى أنه في حين يملئ ابتكارات القطاع الخاص عامل الربحية، فإن ما يدفع سياسيي القطاع العام إلى ذلك هو أنماط إلقاء الناخبين بأصواتهم.

ولاحظت اللجنة كذلك أن النساء والشباب الذين يمثلون غالبية السكان في البلدان النامية ينبغي إدماجهم بشكل نشط في عملية صنع القرارات العامة، وفي العمليات المتعلقة بالحكم بصفة عامة. وأعربت اللجنة أيضا عن شعورها بأن المواطنين ينبغي تدريبهم على اكتساب قدرات تمكنهم من تقدير أهمية العمليات الديمقراطية والابتكار.

١٥ - ولاحظت اللجنة أنه نظرا لمحدودية أنشطة الابتكارات في إطار الحكومة، من حيث طبيعتها ونطاقها، تكتسي مسألة توسيع نطاقها أهمية بالغة؛ ويعني ذلك أن كيفية زيادة حجم ما يتم من ابتكارات، ونشرها، وتطبيقها بأسلوب متنسق، على نطاق المستويات المختلفة للإدارة، مسألة تستحق كامل الاهتمام. وبالمثل، لاحظت اللجنة أنه نظرا إلى أن الابتكارات تمثل تدخلات صغرى في عمليات إصلاح القطاع العام، فإنها ليست دوما كافية لتعزيز وجود أساليب حكم أفضل. وفي بعض الحالات، ثمة حاجة إلى حدوث تغييرات جوهرية وشاملة بصورة أكبر في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، من أجل تبنّي أساليب حكم سليمة. ولاحظت اللجنة أن التحول من أساليب الحكم الاستبدادية إلى الديمقراطية يتيح أفضل الفرص لحدوث الابتكارات. بيد أنه عندما تقع تغييرات في صفوف شاغلي المناصب الحكومية، قد يعني الابتكار أحيانا التراجع عن سياسات الحكومات السابقة كي يُلقى في روع الجمهور الانطباع بحدوث تجديدات، وقد يترتب على ذلك آثار سلبية على الحكم السليم.

١٦ - وأشارت اللجنة بأن تقوم الأمانة العامة بتسهيل الابتكارات في مجال الحكم على نطاق الدول الأعضاء من خلال (أ) زيادة استخدام شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة إلى أقصى حد بوصفها مستودعا للابتكارات في مجال الإدارة؛ (ب) القيام ببحوث تحليلية عن الابتكارات في مجال الحكم، بالإضافة إلى إعداد دراسات حالة عملية تفيد في محاكاة الأفكار الابتكارية؛ (ج) توثيق المعارف المتعلقة بالابتكارات وتعميمها. مما في ذلك إنجازات الفائزين بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛ و (د) تنظيم برامج لبناء القدرات القيادية المتعلقة بالابتكارات. وأوصت اللجنة كذلك بأن تركز الأمانة العامة على السياسات والتشريعات الحسنة للابتكار، وتعميم نظم المعارف الناجحة باعتبارها أداة وطنية لوضع السياسات.

١٧ - وأشارت اللجنة على الجمعية العامة بأن تقوم بدراسة عدة مسائل رئيسية حتى يتسنى تقديم مساعدة أفضل للدول الأعضاء على استحداث تغييرات في القطاع الخاص، بما في ذلك ما يلي: كيف يتم قبول الأفكار الجديدة؟؛ ما الذي تنطوي عليه عملية الابتكار؟؛ كيف يمكن بناء ائتلافات سياسية لدعم عمليات الابتكار وإقرارها؟؛ ما هي العقبات الرئيسية التي

ينبغي معالجتها؟؛ كيف يمكن لنا تقييم فعالية الابتكارات؟؛ كيف يمكن تحقيق استدامة الابتكارات؟؛ ما الذي يحدث عندما يترك العنصر القيادي الذي شرع في الابتكار وظيفته؟؛ وأخيراً، أوصت اللجنة بأن تقوم الأمانة العامة بتحليل دوافع الابتكار لدى الحكومات وموظفي الخدمة المدنية، وأن تعالج في عملها مسألة الابتكار في القطاع العام على مستوى المنظمات المحلية والوطنية المتعددة الأطراف.

١٨ - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تقوم الأمانة العامة بوضع الأدوات والطرقات اللازمة لتقييم المخاطر وإدارة التغيير في القطاع العام، نظراً إلى أن جميع عمليات الابتكار تفضي بالضرورة إلى حدوث نوع من التغيير في الوضع الراهن للإدارة العامة، ومن ثم تجابه بمقاومة. وفي هذا الصدد، اقترح أنه يمكن لإدارة التغيير/المخاطر أن تكون إحدى المسائل موضع المناقشة في دورة قادمة للجنة.

١٩ - وأخيراً، اقترحت اللجنة أنه فيما يخص تقييم الابتكارات، وحتى يتسنى مساعدة الدول الأعضاء بشكل أفضل في نقل ومواءمة التجارب الناجحة، ينبغي للأمانة العامة أن تواصل التركيز، من وجهة نظر عملية، على اكتشاف "مصدر المعلومات" للعملية التي تنبثق من خلالها الابتكارات في نطاق الحكومة، وهي عملية غالباً ما تكون مشوشة ومعقدة. وينبغي أن يطبق هذا الأسلوب على توثيق الجوائز الدولية والوطنية في مجال الخدمة العامة.

جيم - إيجاد نهج ومنهجيات تنطلق من القاعدة لوضع أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة

٢٠ - بناء على طلب اللجنة في الدورة الرابعة، قدمت الأمانة العامة ورقة معنونة "إيجاد نهج ومنهجيات تنطلق من القاعدة لوضع أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة" (E/C.16/2006/3). ويركز التقرير على الأدوات الرامية إلى توفير المعلومات بشأن الاستراتيجيات المنطلقة من القاعدة التي تستخدم داخل البلدان وفيما بينها.

٢١ - ولاحظت لأمانة العامة في سياق إعدادها لهذه الأدوات أن هذه العملية استندت إلى مجموعة من الافتراضات المسبقة، ومن بينها:

(أ) لا يوجد لحد الآن نموذج متفق عليه عالمياً للحكم والإدارة العامة يقوم بشكل راسخ على المبادئ المنطلقة من "القاعدة إلى القمة"؛

(ب) تتوفر فرصة جيدة لهذا النموذج لاعتماده على نطاق واسع إذا ما سيق إعداد القياس بدراسات تجريبية؛

(ج) سلكت البلدان في أرجاء مختلفة من العالم، بدرجات متباينة من النجاح، نهوجا مختلفة نحو تحقيق حلول للإدارة العامة تنطلق من القاعدة إلى القمة؛

(د) وعلى الرغم من وجود الفروق الكبيرة في الثقافات وفيما بينها، ثمة نطاق واسع من توافق الآراء بشأن الحاجة إلى نظم إدارة عامة تتسم في آن واحد بطبيعتها الشاملة والتشاركية والقابلة للمساءلة، والتي تولي "العناية للعملاء"؛

(هـ) من شأن الشروع في دراسة شاملة للثقافات التعميل بإحراز تقدم صوب تطابق وجهات النظر بشأن النهج المنطلق من القاعدة إلى القمة وبشأن المنهجيات اللازمة لتبني نظم حكم تشاركية؛

(و) من أجل إيجاد البيانات الضرورية وذات الصلة، يتعين على الدراسة استكشاف أكثر من مصدر (وبالتالي يتحتم وضع ثلاثة استبيانات، عوضا عن استبيان واحد).

٢٢ - وأحاطت الأمانة العامة باللجنة علما بمشاريع الاستبيانات الثلاثة التي تعالج منفردة ومجموعة أربع مسائل هي: المبادئ السليمة للإدارة العامة، وتعريف النهج أو الاستراتيجيات المنطلقة من القاعدة إلى القمة (بما فيها متغيراتها ومشتقاتها)؛ وكيفية جعل مبادئ الإدارة العامة تستجيب لشواغل المواطنين؛ والتوصيات بشأن الجهود اللازمة لإزالة العقبات التي تعترض التنفيذ الفعال لمبادئ الإدارة العامة الموجهة لفائدة المواطن.

تعليقات واستنتاجات اللجنة

٢٣ - تمخض عن المذكرة التي قدمتها الأمانة العامة حوار نشط ولا سيما فيما يخص المسائل المفاهيمية والمنهجية التي أثارها المذكرة. وعلى الرغم من أن اللجنة تتفق مع وجهة النظر المتمثلة في أن السعي إلى نموذج عالمي موحد لأساليب الحكم التشاركية أمر غير واقعي نظرا إلى طبيعة الفروق بين الثقافات التي سيتعين على هذا النموذج التصدي لها، فإنها أكدت مجددا على الصلة بين الحكم الرشيد ومشاركة المواطنين. وعلى الرغم من عدم وجود دليل قاطع على أن مشاركة المواطنين تفضي بالضرورة إلى أداء حكومي أفضل وإلى شعور المواطنين بالارتياح بشكل أكبر، تتفق اللجنة مع وجهة النظر العامة بأن تعزيز الفرص والآليات التشاركية سيذهب شوطا بعيدا في بناء ثقة المواطنين في الحكومة. وحددت اللجنة مجالات تعد مشاركة المواطنين فيها ذات أهمية حاسمة، مثل انتهاج اللامركزية، ووضع السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها، وتقديم الخدمات العامة، والميزنة، ورصد المشاريع وتقييمها، ومراجعات الأداء، وتتبع النفقات.

٢٤ - وإدراكا من اللجنة لضخامة التحدي الذي يتعين على الأمانة العامة مواجهته إذا ما شرعت في إجراء دراسات استقصائية شاملة للثقافات، أشارت بأنه ينبغي توجيه الاهتمام أولا إلى الدراسات المكتبية، وإعداد دراسات حالة قطرية، وتقديم المساعدة للدول الأعضاء التي تلتزم هذه المساعدة، لا سيما بشأن وضع وإدارة أدوات لتقييم العمليات التشاركية وآثارها على فرادى المواطنين. وينبغي بعدئذ الربط الوثيق بين أفضل الممارسات المثبتة من هذه الجهود المتواضعة والتراكمية وبين جوائز الخدمة العامة التي تمنحها الأمم المتحدة.

٢٥ - وهناك دور رئيسي تقوم به الأمم المتحدة يتمثل في توعية الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المحليين بشأن ضرورة وضع سياسات تعزز فرص مشاركة المواطنين. وعلى الأمانة العامة أيضا أن تضع مرافقها الاستشارية التقنية تحت تصرف الدول الأعضاء لا سيما تلك الدول التي تلتزم المساعدة بشأن وضع أدوات لرصد وتقييم العمليات التشاركية وآثارها على المواطنين.

٢٦ - وقررت اللجنة، بناء على ذلك، أن موضوع أساليب الحكم التشاركية ينبغي أن يبقى على جدول أعمالها. وينبغي للمناقشات التي ستتم في دورات لاحقة أن تأخذ في الاعتبار النتائج التي توصل إليها التقرير العالمي عن القطاع العام لسنة ٢٠٠٧ بشأن نفس الموضوع. وأشارت اللجنة أيضا على الأمانة العامة بدعم العملية المفضية إلى نشر التقرير، من خلال القيام بما يلي:

- استعراض الأدبيات والدراسات المكتبية المتعلقة بالتهج التي تتبناها البلدان، والعقبات التي تجاهاها، في مجال تبني مشاركة المواطنين في الحكم والإدارة العامة؛
- إعداد دراسات حالة قطرية.

دال - خلاصة وافية للمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة

٢٧ - في سياق الجهود المبذولة لتحقيق فهم مشترك لمفاهيم ومصطلحات الإدارة الأساسية المعمول بها داخل الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها، قدمت الأمانة العامة المذكورة (E/C.16/2006/4) إلى اللجنة. ولاحظت الأمانة العامة أن هذه المفاهيم والمصطلحات ليست ذات طبيعة جامدة، أو تطبق بشكل موحد في جميع الأماكن والثقافات، وأشارت إلى أن اللجنة أعربت عن اتفاقها في دورتها الرابعة أن تبني عملية تشاركية مسألة أساسية في تحديد الأهداف الرئيسية للحكم والإدارة العامة. وأعربت اللجنة كذلك عن اهتمامها بالكيفية التي تطورت بها هذه المفاهيم، والكيفية التي تستخدم وتطبق بها. وأعربت اللجنة عن اعتقادها بأن تعريف هذه المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة يمكن أن يساعد في إيجاد لغة وفهم

مشاركين من شأنهما أن يسهلا بشكل كبير الحوار بشأن المبادئ والعمليات الحكومية، ومن ثم إثراء عمل الباحثين والممارسين على حد سواء. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، قدمت مذكرة الأمانة العامة قائمة محدودة بالمفاهيم والمصطلحات.

٢٨ - ولاحظت اللجنة في تعليقاتها أن هناك استخدامات تحليلية ومعاريف للمصطلحات الواردة في التقرير. ويتعين، من وجهة نظر اللجنة، أن ينصب اهتمام الأمانة العامة الرئيسي على الجانب المعياري، دون أن يغفل تماما الجانب التحليلي. ومن منظور محدود، ينبغي أن تكون المجموعة التي تعدها الأمانة العامة أقرب إلى مسرد مصطلحات، منها إلى دائرة معارف كاملة. وينبغي أيضا إبراز وتحليل ما يطرأ من تحويرات وتغييرات في الاستخدام من مرحلة إلى أخرى. وترى اللجنة أن تحديد المصطلحات يمكن أن يكون ذا جدوى بالقدر الذي يتم به ربط هذه المصطلحات بمنظورات وأهداف وتوصيات الأمم المتحدة.

٢٩ - ولاحظت اللجنة أن هناك مصطلحات أساسية لأية إدارة عامة، لا يشملها التقرير، بحاجة إلى التعريف. ومن بين هذه المصطلحات "سيادة القانون"، و "مؤسسات درء المظالم"، و "الاستدامة"، و "التناسبية"، و "الفرعية"، و "إدارة المخاطر"، و "أساليب الحكم والإدارة المشتركة بين المنظمات"، و "الحكم والإدارة الدوليان"، و "المصلحة العامة"، و "الصالح العام". ويحتاج مفهوم "المجتمع المدني" أيضا إلى توضيح. ومن الضروري تبيان ما إذا كان "المجتمع المدني" يمثل قطاعا ثالثا مستقلا عن القطاعين العام والخاص. ويتعين الإسهاب بشكل أكبر أيضا في توضيح مصطلح "الإدارة العامة الجديدة"، باعتبارها حركة إصلاح عالمية لقطاع الإدارة العامة.

٣٠ - وذكرت اللجنة كذلك أنه ينبغي للتقرير أن يأخذ في الاعتبار مساهمات الاجتهادات التشريعية. فعلى سبيل المثال، قام الاتحاد الأوروبي بوضع مدونة لمجموعة من المفاهيم والمصطلحات في الوثائق الرسمية للاتحاد. وينبغي للمجموعة أيضا أن تشمل المصطلحات التي يشيع استخدامها في وثائق الأمم المتحدة.

٣١ - وأبدت اللجنة اعتراضها على اعتماد مصطلحات معينة، لا سيما تلك التي يروج لها خدمة لمصالح خاصة، لكنها قد لا تكون مقبولة في أوساط أخرى. من أمثلة هذه المصطلحات عبارة "لصالح الفقراء" التي يرى البعض أنها تحمل نبرة شديدة الاستعلاء دون أن تدفع قدما بمصالح الفقراء.

٣٢ - وترى اللجنة أن المصطلحات الواردة في المسرد يمكن ترتيبها إما مواضيعيا أو بحسب حروف الهجاء. وفي ضوء ما يعول على هذه العملية من فائدة، وافقت اللجنة على التوصية

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمواصلة العمل فيها وزيادة تطويرها. ولذا ينبغي أن يدرج هذا الموضوع على جدول أعمال اللجنة في دورتها السادسة.

٣٣ - ووافقت اللجنة على ضرورة وجود لغة مشتركة تسهل الاتصالات بشأن مسائل الإدارة العامة التي تعرض على المجلس وعلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي لهذه العملية أن تركز في البداية على مصطلحات الإدارة العامة، لا سيما تلك التي يشيع استخدامها في وثائق الأمم المتحدة ولكنها لا يسهل فهمها. وعند المضي قدما بهذه العملية، ينبغي للأمانة العامة أن تأخذ في الاعتبار ما تقوم به مؤسسات أخرى من مبادرات مشابهة.

٣٤ - وأنشأت اللجنة أيضا فريقا عاملا يقوم، على أساس مستمر، بمناقشة مسائل تنطلق من نطاق العملية وعنوان المجلد إلى تطوير وتوسعة المسرد. ولا يقتصر تشكيل هذا الفريق على الباحثين في مجال الإدارة العامة فحسب، بل يشمل الممارسين أيضا.

هاء - استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والإدارة المالية

٣٥ - قدمت الأمانة العامة مذكرة (E/C.16/2006/5) تُبرز أنشطتها في مجال الإدارة العامة والإدارة المالية والتنمية. ويورد التقرير أمثلة للأنشطة المعيارية والتحليلية وأنشطة إدارة المعرفة، والنشر، والتعاون التقني، التي يتم القيام بها في مجالات مختلفة، لا سيما مجالات الابتكار في الإدارة العامة، وإعادة هيكلة نُظم الإدارة العامة في المرحلة التالية للصراعات، وأساليب الحكم التشاركية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تحسين كفاءة وجوده وشفافية الحكم. ونوقشت أيضا بعض المبادرات المهمة التي يتم القيام بها بالتعاون مع شركاء مختلفين داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة.

٣٦ - وهنأت اللجنة، في معرض تعليقها على التقرير، الأمانة العامة على إنجازاتها. وكان موضع إعجاب اللجنة بوجه خاص مجموعة الأنشطة التي تم القيام بها، وجوده النواتج المحققة خلال تلك الفترة، على الرغم من الصعوبات الشديدة التي واجهتها في مجال التوظيف. وأثنت اللجنة كذلك على الأمانة العامة لإقامتها شراكات مع مؤسسات خارجية، ولا سيما مع الجامعات والأجهزة الفنية التي تقوم بدور نشط في توسيع آفاق المعرفة وتعزيز أفضل الممارسات في مجالي الحكم والإدارة العامة.

٣٧ - وأحاطت اللجنة علما بأنه لم يُشرع بعد في إعداد مشروع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومع ذلك، يؤمل أن تتاح الفرصة لأعضاء اللجنة، في وقت لاحق من سنة ٢٠٠٦، لاستعراض مشروع الإطار الاستراتيجي والتعليق عليه، قبل الانتهاء منه وتقديمه إلى الجمعية العامة.

٣٨ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لمبادرة الأمانة العامة للتركيز على أنشطة شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في أربعة مجالات فنية، وهي: إعادة هيكلة نُظم الحكم والإدارة العامة في المرحلة التالية للصراع؛ وأساليب الحكم التشاركية؛ وبناء القدرات؛ وتعزيز الروح المهنية والأخلاقيات في القطاع العام؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وترى اللجنة أن من شأن ذلك أن يجعل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قادرة على حشد مواردها المحدودة ونشرها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة المسائل المتعلقة بنتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥. ومع ذلك، وطُلب إلى الأمانة العامة أن تفيّد بشكل كامل من الآليات الحالية لقياس وتقييم فعالية تنفيذ أنشطتها.

٣٩ - وطُلب إلى الأمانة العامة أن تعمل، في الوقت الذي تركّز فيه على المجالات الأربعة ذات الأولوية، على توجيه اهتمامها لمواضيع أخرى ذات صلة بهذه المجالات الأربعة ذات الأولوية. ومن بين المسائل التي رأت اللجنة أنها تستحق اهتماما متواصلا ما يلي: قيادات الخدمة العامة؛ والإدارة القضائية والتشريعية؛ وبناء القدرات المؤسسية للأجهزة المشاركة في الإصلاحات التنظيمية؛ والميزنة؛ وإدارة الإيرادات، وإدارة الخوافر، وإدارة المساعدة الإنمائية.

٤٠ - واللجنة، إذ تسلم بنوعية وجود العمل البناء الذي تقوم به الأمانة العامة في مجال الإدارة العامة، تشدد على الحاجة إلى مزيد من التعاون بين الأمانة العامة والشركاء الدوليين الآخرين العاملين في الميدان. وفي هذا الصدد، أعرب المراقب عن جمهورية كوريا عن استعداد حكومة بلاده لإنشاء مركز دولي لشؤون الحكم، بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤١ - ولاحظت اللجنة مع التقدير منجزات شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والإدارة المالية. وأعربت عن تسليمها بالدور الذي تقوم به هذه الشبكة باعتبارها وصلة حيوية في الشبكة العالمية لمنظمات الإدارة العامة. ورحبت اللجنة بالمرحلة الثانية من تنفيذ هذا المشروع التي سيتم خلالها تمديد نطاق عضوية الشبكة ليشمل المستويات دون الإقليمية والوطنية.

٤٢ - وأعربت اللجنة مجددا عن أهمية الاحتفال بيوم ٢٣ حزيران/يونيه باعتباره يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وتقديم جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة. وتذهب هذه الأنشطة شوطا بعيدا في تحفيز موظفي الخدمة العامة في جميع أنحاء العالم، كما أنها مصدر إلهام لهم ليجعلوا من سلوكهم وأدائهم أمثلة تحتذى. ولذا، أشارت اللجنة على الدول الأعضاء بأن تدعم هذه الأنشطة وأن تشارك بشكل إيجابي في برنامج الجوائز.

٤٣ - وتعزيزاً لأثر البرنامج، اقترحت اللجنة أن يتم، سنوياً، ربط الجوائز بموضوع محدد. وسيتيح ذلك إمكانية القيام بمقارنة وتقييم للمرشحين أكثر موثوقية. وأوصت اللجنة أيضاً أن تقوم الأمانة العامة باستكشاف إمكانية إيجاد روابط مع برامج جوائز الخدمة العامة الوطنية والإقليمية القائمة، بغية تقاسم المعلومات.

واو - الدورة التحضيرية للمنتدى العالمي السابع المعني بتجديد أسلوب الحكم

٤٤ - في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، أفادت الأمانة العامة عن التحضير للمنتدى العالمي السابع لتجديد أسلوب الحكم، وهو أحد أبرز أنشطتها الموضوعية لتعزيز تحسينات الإدارة العامة والحكم. وعرضت الأمم المتحدة استضافة المنتدى، الذي سيعقد في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وستتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قيادة تنظيم هذا النشاط، وستقوم بمهامها، بالاشتراك مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين، من خلال فريق الشركاء المؤسسي، الذين سيساعدون في تنظيم حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات.

٤٥ - والموضوع المقترح للمنتدى هو "بناء الثقة في الحكومة". وسيقسم الموضوع إلى ستة مواضيع فرعية يناقش كل منها في جلسات عامة وفي حلقات العمل المخصصة لبناء القدرات. والمواضيع الفرعية المقترحة هي:

- (أ) دور القطاع العام في تقديم الخدمات والوصول إليها؛
- (ب) دور اللامركزية والحكم المحلي في جعل الحكومة أوثق صلة بالمواطنين؛
- (ج) الحكومة الإلكترونية من أجل المشاركة وتوفير المعلومات؛
- (د) العملية الانتخابية والبرلمانية من أجل الشرعية؛
- (هـ) المساءلة والشفافية من أجل تعزيز الثقة في الحكومة؛
- (و) شراكات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تعزيز المشاركة وإمكانيات الوصول.

ووزعت الأمانة العامة على اللجنة نبذة موجزة عن كل موضوع فرعي.

٤٦ - وأشارت الجمعية العامة، عند تقديمها لموضوع المنتدى، إلى مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ ونتائجه، وذكرت أنه يتزايد تسليم المجتمع الدولي بالدور المركزي للحكم والإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت الأمانة العامة على أهمية توفر الثقة في الحكومة من أجل

وضع سياسات فعالة وتنفيذها. ووفقا لما ذكرته الأمانة العامة، تكتسب مسألة الثقة أهمية مركزية بشكل متزايد، كما يتضح في التقارير الواردة من الديمقراطيات الناشئة والراسخة على حد سواء.

٤٧ - واختتمت الأمانة العامة عرضها بالتماس وجهات نظر واقتراحات اللجنة بشأن المسائل المتعلقة بتنظيم المنتدى. وأعربت عن ترحيبها بأفضل الممارسات لتعزيز الثقة في الحكومة، وبشأن محتويات المواضيع الفرعية المقترحة والإشارات إلى حجم العمل الكبير المتعلق بهذا الموضوع وهو ما تود اللجنة إبرازه.

تعليقات واستنتاجات اللجنة

٤٨ - استجابة للعرض المقدم، اقترحت اللجنة عددا من المواضيع التي ينبغي إدراجها في برنامج المنتدى العالمي، بما في ذلك المواضيع الشاملة التي يمكن دمجها. وأعربت اللجنة عن موافقتها على الأهمية العامة للمواضيع الفرعية المقترحة، مشيرة إلى أنها تتناول مسائل تتعلق بالشواغل المعاصرة في مجال الحكم والإدارة العامة. وناقشت اللجنة كذلك الخيار المتمثل في ما إذا كان ينبغي للمنتدى أن يهدف إلى القيام بدراسة واسعة النطاق وشاملة للمواضيع الفرعية، أو ما إذا كان ينبغي له تضيق نطاق تركيزه ليستهدف المسائل الرئيسية والناشئة.

٤٩ - واقترحت اللجنة أن ينظر المنتدى في عدد من المواضيع، من بينها: دور رأس المال الاجتماعي؛ والتزام المواطنين؛ والثمن المترتب على عدم الثقة؛ وإدارة الصراعات وحلها؛ وبناء الثقة في الدول المخففة، وفي الأوضاع التالية للصراعات؛ والثقة في المجتمعات التي تعيش مرحلة انتقالية؛ وأهمية الحوار؛ والترابط الاجتماعي؛ والشمول الاجتماعي؛ وثقة الجمهور في القيادة؛ وجودة الإدارة والتنظيم؛ وإدارة الكوارث؛ والإدارة والرقابة الماليتين؛ والتكلفة الاجتماعية للاستعانة بمصادر خارجية؛ والمشتريات؛ والأطر التنظيمية؛ والحاجة إلى أطر إدارية لشركات القطاعين العام والخاص؛ ودور الانتخابات ونوعية العملية الانتخابية؛ والعملية البرلمانية والرقابة على الفرع التنفيذي؛ واستقلالية القضاء؛ وتوازن السلطات بين فروع الحكومة الثلاثة؛ وإمكانية الوصول إلى العدالة؛ ومعايير النزاهة للخدمة العامة، وضرورة توفير بيانات مرجعية للمساعدة في قياس حجم تقديم إمكانات الوصول إليها مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - ولاحظت اللجنة التأكيد الذي قدمته الأمانة العامة بأنه جرى تقييم الآثار التي ترتبت على المنتديات السابقة، بما في ذلك أحدثها عهدا. وحثت اللجنة الأمانة العامة على مواصلة

تتبع أثر المنتديات على نشر أفضل الممارسات في مجال الحكم والإدارة العامة. وفي الختام، أثنت اللجنة على ما اتخذته الأمانة العامة من إجراءات حتى الوقت الحاضر للإعداد للمنتدى.

زاي - الورقات المعروضة

٥١ - بالإضافة إلى بنود جدول الأعمال المشار إليها أعلاه، قُدمت أيضا الورقات التالية:

- (أ) "الابتكار في مجال الإدارة العامة في جمهورية كوريا"، ورقة عرضها يونغ إن - يون، نائب رئيس مقر إدارة الابتكارات، جمهورية كوريا؛
- (ب) "غواتيمالا: تجربة إصلاح القطاع العام"، ورقة عرضها هاريس وايتنبك، المفوض السامي للإصلاح الحكومي، غواتيمالا؛
- (ج) "تشجيع مشاركة المواطنين في الحكم: الجهود المبذولة في الآونة القريبة في ليسوتو"، ورقة عرضها بونتسو سيكاتلي، وزير الحكم المحلي، ليسوتو.

مرفق

قائمة الوثائق

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/C.16/2006/1	٢	جدول الأعمال المؤقت وتنظيم العمل
E/C.16/2006/2	٣	الابتكارات في مجالي الحكم والإدارة العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية
E/C.16/2006/3	٤	إيجاد نُهج ومنهجيات تنطلق من القاعدة لوضع أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة: استبيانات
E/C.16/2006/4	٥	تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة